(قطاع غزة) التي سيمر المشروع فيها ما زال موضع مفاوضات وتساؤل. هذا، اضافة إلى أن زيادة منسوب مياه البحر الميت قد يلحق ضرراً بالاردن، مما سيخلق تعقيدات دولية في وجه المشروع.

وقد أوضح غاد يعقوبي (المعراخ) الذي يرئس اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست، أن على اسرائيل «عدم وضع عوائق أمام نفسها. إذ لا شك في أن قطاع غزة منطقة يختلف الرأي العام العالمي على وضع مستقبلها السياسي» (**المصدر نفسه**).

ورد الوزير موداعي على ادعاءات يعقوبي بـ«أن أقوالاً كأقواله، وأقوال المهندس شلومو غور، الذي يؤيد الخط الشمالي، وأقوال شمعون بيرس بشأن قطاع غزة [والضفة الغربية] هي بمثابة خيانة قومية، لأنها تمس مصالح دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

والخلاف هذا يدخل في اطار خلاف الكتلتين الأساسيتين في المشروع الصهيوني، حركة العمل والليكود، بشأن مفهوم الدولة اليهودية، بين الأرض (كما يدعو الليكود) والسكان (كما تدعو حركة العمل).

وقد حسم هذا الخلاف بالنسبة لمشروع قناة البحرين بدء تنفيذها على أساس اقتراح نئمان.

في قطاع غزة: قلنا ان جزءاً من مشروع القناة سيمر في قطاع غزة، حيث يحدد خط المشروع البدء من جنوبي دير البلح في منطقة غوش قطيف من القطاع.

وقد احتج رئيس بلدية غزة، الحاج رشاد الشوا، على المشروع قائلاً: إن «هذه الأرض أرضنا، ولا حق للحكومة الاسرائيلية فيها. كما لا يجوز لها القيام بأي عمل فيها من غير موافقتنا. ونحن لا نوافق في هذه المرحلة على قيام اسرائيل بأي مشروع من هذا النوع» (**المصدر نفسه**).

لدى م.ت.ف.: وصفت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع بأنه عمل عدواني «وأن م.ت.ف. اتخذت قراراً بمواجهة العمل العدواني» (**وفا**، ٢٩/٥/١٩٨١). ولم توضح مضمون قرار المواجهة هذا وطبيعته.

في مصر: احتجت الحكومة المصرية، لدى الحكومة الاسرائيلية، على شق القناة عبر قطاع غزة، حيث يرى المصريون «أن تنفيذ هذا المخطط يتناقض ومبادىء القانون الدولي، ويشكل انتهاكاً لاتفاقيات كامب ديفيد... وأبلغت مصر الولايات المتحدة بموقفها والخطوات التي اتخذتها... كون الولايات المتحدة شريكاً كاملاً في عملية السلام» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٨، ٢ و٣/٤/١٩٨١).

كما وجهت مصر رسالة احتجاج على المشروع إلى الأمين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم، معتبرة «أن هذا يؤكد نية الدولة العبرية ضم الأجزاء التي ستمر فيها القناة على الأقل» (**النهار** (بيروت)، ١٨/٤/١٩٨١). وقال الدكتور عصمت عبدالمجيد، مندوب مصر لدى الامم المتحدة: «ان قرار شق القناة عبر قطاع غزة، يقرر سلفاً من جانب واحد الوضع النهائي لهذه المنطقة، ويتعارض هذا مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته على موارده الطبيعية» (**المصدر نفسه**).

في الاردن: تركز احتجاج الاردن على المشروع الاسرائيلي انطلاقاً من أمرين، ذكرهما وزير الصناعة والتجارة الاردني علي منصور؛ فقد قال الوزير منصور: «إن ذلك خرق للقانون الدولي فيما يخص المناطق المحتلة... وإن جر المياه من البحر المتوسط إلى البحر الميت سيزيد ارتفاع منسوب البحر الميت ١٧ متراً خلال ٢٠ سنة» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٤٠، ٢٦ و٢٧/٨/١٩٨٠).

وارتفاع منسوب البحر الميت يهدد بالغمر مصانع البوتاس الاردنية المقامة على الضفة الشرقية منه.

وقد قال الملك حسين، ملك الاردن، في كلمة له أمام وزراء الثروة المعدنية العرب: «إن مشروع اسرائيل لشق قناة بين البحرين، المتوسط والميت، يشكل تهديداً للأمن والسلام في المنطقة، وأنه ينطوي على شر الأخطار ضد الاردن والامة العربية... هذا المشروع يمثل صيغة اخرى من صيغ العدوان الاسرائيلي... وعدواناً مستمراً على